السياسة التعليمية

أهدافها ومراحلها

د. يوسف القاضي

أولا – نبذة عامة :

خلق الله الانسان ووضع فيه قدرات وامكانات عديدة ، لتمكنه من حمل الرسالة والأمانة التي حملها الله له . ومن هذه القدرات والامكانات أن جعل له عقلا مفكرا واعيا ، ليفكر به ويخطط ، ويرسم ما يتصوره لحاضره ولمستقبله ، وهذا يتاتى عن طريق رسم مخططات المستقبل ، واخذ جميع الامكانات والتوقعات بعين الاعتبار .

وانطلاقا من هذا المبدأ ، فقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية التخطيط أهمية بالغة ، وانشات له وزارة متخصصة هي وزارة التخطيط ، لتتعاون مع الوزارات الأخرى في وضع الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي من شانها تطوير البلاد ، وتنمية مواردها البشرية والطبيعية . وقد حظى التعليم بقسط وافر من الاهتمام لدى وزارة التعليم العالي ووزارة المعارف ، ووزارة التخطيط ، والوزارات الأخرى والمعنية بالتخصصات المختلفة .

وبدراسة النشاطات والانجازات التي تمت في ميدان التعليم على مر السنوات الماضية بصورة عامة ، والسنوات العشر الأخيرة منها بصفة خاصة ، والتي هي سنوات الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية ، نجد أن التعليم في المملكة العربية السعودية قد تطور تطورا مذهلا ، فبعد أن كان مقصورا على المدن الرئيسية ، انتشر الآن ليعم الحواضر والبوادي ، وتوسع كما وكيفا ليشمل جميع مراحله وتخصصاته ومتطلباته . وتطور منهجا

وطريقة ليعطي المردود المنتظر منه باذن الله · وسنولي ذلك عناية خاصة عندما نتحدث عن تطور التعليم العالي والثانوي والمتوسط والابتدائي والمهني على أنواعها ، مع تقديم ايضاحات وجداول ورسوم بيانية ، لنضع القارىء الكريم وجها لوجه أمام الحقائق التي تتكلم بلغة الأرقام والاحصائيات والبيانات على اختلافها · وسيولي هذا البحث دراسة الأمور التي تتعلق بأهداف السياسة التعليمية ، ومرحلة الاستراتيجية ، وميزاتها وتفصيلها ، ثم تأتي بعدها مرحلة منهج التخطيط ، كما سيعنى بالخطط والاستراتيجيات التربوية المعاصرة . والأسباب الموجبة لادخال الاصلاح التربوي وتنفيذه في بلد ما من البلدان ، هادفين من وراء ذلك الى ايضاح الخطوط العريضة التي تساعد في تطوير العملية التربوية كخطوة مبدئية . للقيام بالتطوير الشامل في المجالات الفكرية ، والاقتصادية ، والعمرانية . والصحية . والزراعية ، والخدمات العامة ، التي تحتاج عند تطويرها لتنمية شاملة في القوى البشرية العاملة فيها الواعية لمهام عملها . والمتخصصة فيه ·

ثانيا ـ أهداف السياسة التعليمية :

تمر عملية تحديد السياسة التعليمية بمراحل عدة عند اعدادها . ومن الضروري أن تكون لكل سياسة أهداف محددة وعملية يمكن تحقيقها . لتوضح مسار هذه السياسة وتنير لها الطريق . ومن هذه الأهداف :

١ ـ أخذ السياسة العامة للبلاد بعين الاعتبار ومن ضمنها السياسة التعليمية ·

٢ ـ تحقيق التكامل والانسجام بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية ·

٣ ـ ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في البلاد التي تتعلق بالنشاطات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية بحيث تتمشى معها ·

٤ ـ توفر المرونة الكافية في اختيار الأهداف وتعديلها حسبما تقتضيه المصلحة العامة المعلنة للبلاد على شكل خطط موضوعة من قبل القطاعات الأخرى ·

ويجب الاشارة هنا الى أن السياسة التربوية لا تنحصر في وضع المبادىء التوجيهية العامة التي تستخلصها من الاتجاهات العامة لسياسة

البلاد فقط ، بل لابد لها أن تشمل مجموعة من الأهداف الخاصة المتكاملة والمترابطة ، ومن هذه الأهداف الخاصة ما يتعلق بالمعتقدات والثقافة والفلسفة العامة ، والعادات والتقاليد المرعية التي تعطينا فكرة واضحة عن الانسان ، وما حمله الله من أمانة ، ووضع فيه من قدرات . وقد ورد في كتاب « تعلم لتكون ــ Learn To Be " عن السياسة التربوية وأهدافها ما يلي : ــ

« ان السياسة التربوية لا تنحصر في رسم بعض المبادىء التوجيهية العامة ، بل لابد من أن تشتمل على مجموعة من الأهداف الخاصة المترابطة فيما بينها ترابطا قويا ، ومن بينها الأهداف ذات الطابع الروحي والفلسفي والثقافي ، مما يقدم فكرة واضحة عن مفهوم الانسان . ويمتد بعد هذا الى تحديد الأهداف السياسية المتمشية مع الاختيارات القومية الكبرى . ويمكن بعد ذلك تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي تتضافر فيما بينها لتحقيق الغاية المنشودة ، طبقا لفلسفة المجتمع في الحياة ، ولمتطلبات التنمية . وبعد هذا تحدد الخطوط العريضة للأهداف التربوية التي هي الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف الأخرى المرسومة من أجل تنمية البلاد . وأخيرا ، تحدد الأهداف المحصورة في النطاق التربوي ، ويجب أن تعبر تعبيرا صادقا عن الاتجاهات السائدة في المؤسسات التربوية وفي التعليم على اختلاف مراحله » (١) .

وتعتبر عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية عملية علمية موضوعية ، لأنها تستند الى بحث ميداني يشمل معظم ميادين النشاط في المجتمع ، الاقتصادية منها ، والسياسية ، والعمرانية ، والثقافية والمهنية ... فاذا انتهينا من تحديد الأهداف ، لابد لنا من تصنيفها حسب أولوياتها وأسبقيتها ، ثم تدرج في مخطط متكامل متماسك ومرن ، لنرفعها بعدئذ على أنها السياسة التربوية ، أو سياسة التعليم للبلاد .

ثالثا ــ مراحل السياسة التعليمية :

فالسياسة التربوية ، أو سياسة التعليم عملية تطبق على مراحل ، تبدأ بمرحلة وضع الأهداف وتحديدها ، ثم تنتقل الى اختيار الخطوات والطرق العملية لوضع الأهداف المنشودة موضع التنفيذ العملي ، وهو ما يسميه الخبراء مرحلة الاستراتيجية . وتأتي بعد هذه المرحلة ، مرحلة التخطيط ، واعداد العدة ، وتوفير الوسائل والأجهزة والمال اللازم ، أو ما يسميه الخبراء « منهج التخطيط » . ولايضاح هذه المراحل الثلاث ندرجها متتالية كما يلي :

(أ) مرحلة الاختيارات الرئيسية للسياسة التعليمية أو السياسة التربوية ·

(ب) مرحلة اختيار الطرق اللازمة لتنفيذها أو الاستراتيجية ·

(جـ) مرحلة تحديد منهج التخطيط الذي يهدف الى تسهيل العمل لمن تناط به مسئولية اتخاذ القرارات لتطبيق التعليمات المتعلقة بالاستراتيجية ·

ويجب أن تكون هذه المراحل الثلاث متداخلة ومتماسكة ومتكاملة ومنسجمة لتعطي ثمارها اذا ما أردنا أن نسير بالنظام التربوي سيرا مطردا متطورا نحو الأفضل ·

وقد أكد فلاسفة التربية وأخصائيوها أن المراحل الثلاث المدرجة أعلاه يجب أن تكون مترابطة ترابطا منسجما · وهذا الشرط أساسي اذا كنا نريد أن يسير النظام التربوي سيرا حسنا ، وأن يتقدم الى الأمام ، مهما كان نوع النظام ودرجة تطوره ، ومهما كان المذهب العقائدي الذي يستمد منه مبادئه ·

وهذا الكلام يصدق بصفة خاصة على النظام التربوي الشامل · ولعله من النادر ان يكون التخطيط ناجحا في جميع مراحله ، فمن الجائز مثلا ألا يتمخض الفكر السياسي عن قرارات تربوية حازمة ، وأن يتمخض عن قرارات يعوزها الوضوح أحيانا ، فلا تنسجم مع الطرائق والوسائل المستعملة لتطبيق تلك القرارات · وأكثر ما يكون الاخفاق في مرحلة الاستراتيجية لأنها قد تختلط أحيانا مع المرحلة السابقة (السياسية) ، أو المرحلة اللاحقة (التخطيط) ·

وقد يكون سبب الاخفاق راجعا الى التخطيط خاصة اذا لم يعتمد على فكر متبصر بالأهداف المنشودة (٢) ·

فمن هنا كان علينا أن ننظر لهذه المراحل الثلاث على أنها كل لا يتجزأ ، أي أنه لا يجدي أن نختار عناصر السياسة التربوية ونتركها حبرا على ورق · كما أنه لا يمكننا أن نضع استراتيجية التنفيذ بدون الاختيارات الرئيسية لحاجات المجتمع · وتبقى المرحلتان السابقتان بدون أثر يذكر ولا نفع للمجتمع ، الا اذا رافقهما منهج لتخطيط التنفيذ حسب الاختيارات المنتقاة والطرائق المعدة المدروسة ·

مرحلة الاستراتيجية :

تكمن أهمية هذه المرحلة في الغاية التي وضعت من أجلها ، ألا وهي صياغة الاختيارات التي تم اختيارها ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع عند صياغتها في مجموعة من الاجراءات ، لتحديد ما يجب أن تعمله تبعا لما قد يحدث في المستقبل · وهذا يتطلب منا وضع الاختيارات في قالب عملي منظم ، مراعين العوامل التي قد تطرأ واحتمالات حدوثها ، وعامل الوقت الذي تتطلبه لوضعها موضع التنفيذ · وهذا يعني بكلام أوضح الانتقال بالمبادىء المختارة للسياسة التعليمية من الصعيد النظري الى الصعيد العملي · فتبدو أكثر وضوحا ، وأقرب ادراكا وتبلورا · فتسهل على القائمين على العملية التربوية تخطيط العناصر التي تسهم في انجاز الأهداف والاختيارات الموضوعة لسياسة التعليم ·

وقد أوجز كتاب « تعلم لتكون » المبادىء الأساسية للاستراتيجية كما يلي : —

١ — تنظيم العناصر في كل متماسك ·

٢ — أخذ المصادفة HAZARD واحتمالات حدوثها بعين الاعتبار ·

٣ — العزم على معالجة المشكلة الناجمة عن تلك المصادفة للتحكم فيها ·

ويمكن تلخيص تلك المبادىء في عبارات مختصرة هي : مبدأ التركيب ، ومبدأ الاحتمال ، ومبدأ الارادة (٣) ·

ومن هنا يظهر لنا بوضوح أن الاستراتيجية ، انما هي الحلقة التي تربط بين السياسة التعليمية من جهة ، وبين منهج التخطيط من جهة أخرى ·

مميزات الاستراتيجية التربوية :

من مميزات الاستراتيجية التربوية ما يلي :

١ — أن تكون شاملة لتنطبق على جميع أشكال التربية ومراحلها ومستوياتها ·

٢ ـ أن تكون متكاملة مع الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، لما يوجد من ارتباط وثيق بين هذه الأهداف بحيث لا يمكن فصل بعضها عن بعض واستقلالها ·

٣ ـ أن تكون مرنة لتأخذ بصورة مستمرة عملية التطور التي تعم العالم أجمع وعملية التجديد ، لأنه من المعقول جدا أن تتغير المعطيات والاختيارات أثناء مرورها في مرحلة التنفيذ ·

٤ ـ أن تكون طويلة المدى بصورة مقبولة لتساير السرعة في الانجاز اذا ما قيست بتطور الاختيارات السياسية التربوية · وما نقصده هنا ، أن تطور العالم يؤثر على تطور جميع البلدان · وهذا التطور يؤثر بطبيعته على انتقاء الاختيارات السياسية التربوية لأن متطلبات البلاد تتغير تبعا لتغير المعطيات وتغير العالم من حولنا ، فيتغير الاختيار ، وهكذا ··· ومن هنا ، فان تطور التربية مرتبط ارتباطا وثيقا بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعادات والتقاليد · هذا الارتباط وثيق ومتين وحيوي ، بحيث لا يمكن أن تنجح الاستراتيجية التربوية الا اذا توثقت الصلة بينها وبين المطامع القومية والتطور المصاحب ، والامكانات والحاجات التي يحتاجها المجتمع ·

٥ ـ أن تتعاون فيها الأجهزة التي تشرف على التعليم مع المختصين في المناهج والنشاطات الاجتماعية ، والنفسية ، والرياضية (٤) ·

هذا فيما يخص تعداد المميزات للاستراتيجية التربوية التي تعتبر حجر الأساس لكل سياسة تربوية تعليمية وحيث أن هناك خصائص أخرى تدخل في صميم عمل الاستراتيجية التربوية ، كان لابد لنا من تفصيل بعضها كما يلي :

أولا : التوسع الكمي يجب أن يرافقه توسع كيفي : ـ

من دراسة الاستراتيجيات التربوية المطبقة في كثير من الدول ، وخاصة الدول النامية منها ، يتضح لنا أن الاتجاه ينحصر ، في معظم حالاته ، للتوسع على أساس الخط الذي كان يسير عليه النظام التربوي فيها ، من غير اجراء أي تغيير من حيث الشكل أو المضمون التربوي ، أو المستويات والبنيات التربوية ، أو هيئة التدريس ، أو البرامج المقررة ، أو التقنيات المستعملة · وللتوصل الى هذا التوسع الكمي ، يلجأ القائمون على مقدرات النظام التربوي الى تقديره عن طريق التخمين ، مستندين في

ذلك على ما لاحظوه في النظام من تطورات وتغييرات . وهذا لا يكفي للنهوض بالنظام التربوي ووضع استراتيجية تربوية له . فالتوسع الكمي يجب أن يرافقه توسع كيفي ، والتوفيق بينهما أمر جوهري لنجاحهما ، من أجل الحصول على صورة واضحة للمستقبل الذي نخطط له . فوجود تعارض بين توسع النظام التربوي من حيث الكم ، وبين تأثير العمل التربوي ومردوده على المجتمع ، يؤدي في كثير من الأحيان الى ضياع اعتمادات مالية ، وجهود بشرية للنهوض بمؤسسات مدرسية تتطلب تكاليف باهظة دون أن تؤتي الثمرة المرجوة منها .

وقد أكد العديد من المخططين التربويين ، والمتخصصين العاملين في حقل التربية والتعليم ، أن استراتيجيات التوسع الخطي أي التوسع من حيث النهوض بالنظام التربوي من حيث نشاطه وامكانياته على أساس الخط الذى كان يسير عليه سابقا دون اجراء أي تغيير من حيث الكيف ، ويعمد الى زيادة عدد الطلاب والمدرسين والميزانية والمدارس ... دون البحث عن حلول مبتكرة متنوعة في البيئة فقط ، لتطوير المنهج واعداد المعلم وطرق التدريس والوسائل التعليمية وغير ذلك ويتخذ التطوير الاتجاه السابق المرعي في نظام التعليم دون تغيير الا في الزيادة ، هذا النوع من الاستراتيجيات لا يقوم على أساس صحيح ، نظرا لما أسفرت عنه نتائج التجارب التي أجريت في هذا الشأن للمنهج الذي تتبعه في عمل تلك التجارب .

فالنظام التربوي عندما يوضع ليستفيد منه جمع غفير من الأفراد ، يستلزم تعديل الاستراتيجيات ، والانتقال من التقدير الكمي الى التقدير الكيفي أي الاهتمام بالنوعية أكثر من الاهتمام بالزيادات العددية ، ومن التقليد والسير على منوال الماضي ، الى البحث عن حلول مبتكرة ، ومن الاقتصار على طريقة واحدة ، الى عالم ابتداع طرائق متنوعة بحسب الحالات المتقلبة خاصة وأننا نعيش في عالم متغير متبدل ، يأتينا كل يوم بجديد في ميادين العلم والمعرفة .

ثانيا : مراعاة الأهداف الخاصة للمجتمع :

ان وضع الاستراتيجية التعليمية التربوية مرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف المجتمع الخاصة . ولهذا ، كان لزاما عند وضع الاستراتيجية النظر بما سيؤول اليه المجتمع من حيث تكوينه ، أفراده وجماعاته ، والنشاطات المرتبطة بتطويره وتحسينه وتعميره ، وتختلف اجراءات تحديد الاستراتيجيات والاختيارات التعليمية من مجتمع الى مجتمع . فمن المجتمعات من صعب

عليها ، للظروف التي تحيط بها رسم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية البعيدة المدى ، بينما مجتمعات أخرى تعتمد على الحدس والتكهن واستشفاف الحوادث في تدبير شئونها الثقافية · ولا شك في أن النظر الى العوامل المساعدة البعيدة المدى لتحديد السياسة التربوية ، ورسم استراتيجية مدروسة لها ، يساعد كثيرا في تخطي الكثير من العقبات التي تعوق مسيرة التربية والتعليم ، وتعطيها رؤى واضحة المعالم بالنسبة لاتجاه تطورها في المستقبل باذن الله ·

ثالثا : تحقيق مبدأ الشمول والاستفادة منه في التربية :

عندما نتكلم عن التربية ، فاننا نعني تلك المؤسسة التي تتجاوز اطار المدرسة والمعهد والجامعة ، ولا تنحصر في المؤسسات التابعة لها ، بل تشمل نشاطات المجتمع كله وتتصل به اتصالا مباشرا أو غير مباشر · ومن هنا يجب أن تستفيد التربية من الامكانيات المتيسرة في المجتمع كالبنيات الاقتصادية والادارية ، ووسائل الاعلام ، والمعامل ، والمنتزهات ، والوسط العائلي ، والنشاطات والمهن الأخرى التي لا حصر لها · ولذلك ، فان النظرة الشاملة للأنظمة التربوية تعتبر الأساس في وضع وتحديد الاستراتيجيات التربوية · ومن هنا صار التأكيد على مبدأ الشمول والتكامل والاستفادة منه تربويا ، حيث أنه لم يعد من الممكن اليوم تطبيق الاصلاحات التربوية بطريقة مجزأة ، ولم يعد من الممكن التغافل عن الأهداف والطرائق التربوية الشاملة ، فلابد لمن يريد أن يغير الأجزاء ، أن تتكون لديه فكرة واضحة عن الكل لأن تغيير الجزء في كثير من الأحيان لا يؤدي الى التغيير الكلي المنشود ، وربما أدى الى عرقلته اذا لم تؤخذ بقية الأجزاء بعين الاعتبار عند التغيير ·

مرحلة منهج التخطيط :

وتسمى مرحلة الطرائق أو الطرق · والهدف من هذه المرحلة تسهيل العمل على المسئولين الذين تناط بهم عملية اتخاذ القرارات التربوية · فيصبح عملهم تطبيق التعليمات الواردة في الاستراتيجية باستعمال الطرق الحديثة لحساب ما يلزمها من مصاريف ونفقات وميزانيات ، ومن ناحية أخرى فان عليهم كذلك توفير جميع المتطلبات اللازمة للتنفيذ عندما يحين وقت العمل من كفاءات وقوى بشرية ، وأجهزة ، وآلات ، ووسائل نقل ، ووسائل معينة وغيرها ·

ويجب أن يشمل التخطيط التربوي جميع ميادين التربية ، وأن لا يقتصر على المدرسة فقط ، لأن المدرسة جزء من المجتمع . فاذا أردنا أن نخطط للمدرسة فما علينا الا أن نبدأ بالمجتمع ، ونتعرف على امكانياته وحاجاته وثرواته ، وقد أكدت برامج الأمم المتحدة للتربية والتعليم في وثيقة وزعت على ممثلي دول العالم بالأمم المتحدة (٥) أهمية معرفة الأهداف المنجزة في التربية التي ينبغي أن تتماشى مع نمو الفرد في المجتمع . وقد جاء فيها ما يلي :

« من الضروري التاكد من أن الأهداف المنجزة في ميدان التربية هي بالذات الأهداف التي كانت قد حددت من قبل ، لكي يتسنى بذلك تحديد أهداف جديدة . وهذه الأهداف الأخيرة قد تتاثر بدورها بالأهداف المرسومة في الميادين الأخرى ، مثل الزراعة واستغلال الثروات المعدنية والصناعية والخدمات الاجتماعية الخ ... على أن الأهداف التربوية يمكن من حيث المبدأ ، أن تنحصر في أهداف مقدرة بلغة الأرقام ، كالتي تحدد في مجال التشغيل أو المهن الحرة .

فالأهداف التربوية ينبغي من حيث المبدأ أن تتماشى مع نمو في الوسط الذي يعيش فيه ، أو في المجتمع الأكبر الذي يشمل الدولة وما فيها من مناطق وجهات .

وينبغي كذلك أن يكون المقصود من وضع تلك الأهداف هو حل المشاكل المتعلقة بتنظيم المجتمع ، كالعلاقات الموجودة بين (بلد وآخر) ، وبين جنس وآخر ، وكالمشاكل المتعلقة باختلاف اللغة الخ ... » (٦) .

ومن المتعارف عليه أن المفاهيم الثلاثة التي فصلناها أعلاه ، وهي السياسة التربوية ، والاستراتيجية ، ومنهج التخطيط لتطبيق السياسة والاستراتيجية ووضعهما موضع التنفيذ ، تعتبر كلا متكاملا ، ووحدة لا تنفصم عراها ، ولا يمكن تنفيذ واحدة منها قبل الأخرى . وعليه ، فان عدم مراعاة التسلسل لهذه المفاهيم الثلاثة ، هذا التسلسل الذي يبدأ بالسياسة التربوية وتعيين أهدافها ومراميها ، وينتقل منها الى مرحلة الاستراتيجية التي تتطلب صياغة الاختيارات السياسية التربوية في مجموعة من الاجراءات ، ولتحديد ما يجب عمله تبعا للتقلبات التي تعترض سبيل تطور المجتمع في الحاضر والمستقبل ، ثم ينتهي بالطرائق ومنهج التخطيط والاعداد الفعلي لتطبيق ما اتخذ وحدد من أهداف بعد صياغتها وترتيبها حسب أولويتها ولزومها ، وتوفير الوسائل اللازمة لانجاز هذا العمل ،

نعم ، عدم مراعاة هذا التسلسل بالانتقال من مرحلة الى المرحلة التي تليها ، هو السبب في تعثر التربية في كثير من بلاد العالم لأن توجيهها كان « اعتباطيا » ٠

وعلى هذا فانه ينصح بالاعتناء بالمراحل الثلاث ، والانتقال من مرحلة الى التي تليها حسب تسلسلها ، ودون الاخلال بالتوازن والتكامل الذي يربط فيما بينهما ، اذا أردنا أن ننتهج سياسة تعليمية سليمة وذات جدوى ٠

الدكتور يوسف القاضي
كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

المصادر

١ ـ ايدجار فور ورفاقه ، تعلم لتكون ، ترجمة د٠ حنفي بن عيسى ، اليونسكو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٧٤ ، (ص ٢٣٤) ٠

٢ ـ نفس المصدر (ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧) ٠

٣ ـ نفس المصدر (ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥) ٠

٤ ـ تجديد الادارة : ضرورة استراتيجية لتطوير النظم التربوية في البلدان العربية ، محمد احمد الغنام ، التربية الجديدة ، العدد السابع ـ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥م ، (ص ١٨) ٠

5. "In The Field of education, what should determine the optimum contsibution of U.N.DP. ?" Unesco, Paris, November 1971, P.4.

٦ ـ اديلجار فور ورفاقه ، تعلم لتكون ، ترجمة الدكتور / حنفي بن عيسى ، اليونسكو / الشركة الوطنية للتوزيع والنشر ، الجزائر ، ١٩٦٤م ، (ص ٢٣٩) ٠